

Distr.: General  
9 February 2017  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة المخدرات

#### الدورة الستون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات:

التغييرات في نطاق مراقبة المواد

### التغييرات في نطاق مراقبة المواد: توصيات مقترحة من منظمة الصحة العالمية بشأن جدول مواد

#### مذكّرة من الأمانة

#### إضافة

أولاً- النظر في إشعار وارد من منظمة الصحة العالمية بشأن جدول مادتين بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة ١٩٧٢

١- مثلما ذكر في الوثيقة E/CN.7/2017/8، وعملاً بالفقرتين ١ و ٣ من المادة ٣ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٢، فقد أبلغت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، في رسالة منها مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الأمين العام بأن منظمة الصحة العالمية قد أوصت بإدراج المادتين U-47700 والبوبتيرفينتاتيل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١.

\* E/CN.7/2017/1.



- ٢- ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٦١، أحال الأمين العام إلى جميع الحكومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مذكرة شفوية أرفق بها الإشعار والمعلومات المقدمة من منظمة الصحة العالمية دعماً لتلك التوصية.
- ٣- وحتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، كانت الحكومات العشرون التالية قد قدمت تعليقات على العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية أو الإدارية أو غيرها من العوامل المتصلة بالتوصية بمجدولة هاتين المادتين: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، تايلند، الجزائر، جزر البهاما، رومانيا، سويسرا، غواتيمالا، كرواتيا، كولومبيا، مصر، المغرب، المكسيك، هنغاريا.
- ٤- وقد أفادت الحكومة الجزائرية بأنها تؤيد التوصية المقترحة من منظمة الصحة العالمية وأشارت إلى أن إخضاع المادتين المذكورتين للمراقبة الدولية له ما يبرره بالنظر إلى الأدلة التي تثبت إساءة استعمالهما والمخاطر الكبيرة التي تهددان بها الصحة العامة وعدم وجود استخدامات علاجية لهما معترف بها.
- ٥- وأفادت الحكومة الأرجنتينية بأنها تؤيد إدراج المادتين U-47700 والبيوتيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١ على أساس عدم وجود استخدام طبي معترف به لهما والمخاطر الكبيرة التي يمثلانها على الصحة العامة والمجتمع.
- ٦- وأشارت الحكومة الأسترالية إلى أنها تؤيد إدراج المادتين U-47700 والبيوتيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١ وأفادت بأن هاتين المادتين لا يوجد لهما أي استعمال طبي معترف به في أستراليا وأن من يستورد ههما فيها يعرض نفسه لعقوبة جنائية بموجب أحكام القانون الجنائي لسنة ١٩٩٥. وأوضحت أن اللوائح الجمركية (الخاصة بالواردات المحظورة) لسنة ١٩٥٦ واللوائح الجمركية (الخاصة بالصادرات المحظورة) لسنة ١٩٥٨ سوف تخضع لتعديل طفيف في حال جدولة هاتين المادتين.
- ٧- وأفادت حكومة جزر البهاما بأنها لا تمنع إدراج المادتين U-47700 والبيوتيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١، وأشارت إلى أنها سوف تدرجهما في جدولها الخاص بالمخدرات غير المشروعة بمقتضى قانون المخدرات الخطيرة البهامي، وهذا لا يتطلب تعديل أحكام القانون.
- ٨- وأشارت الحكومة البلجيكية إلى أنها تؤيد اقتراح إدراج المادتين U-47700 والبيوتيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١.
- ٩- وأفادت الحكومة الكولومبية بأنها ترى، بناء على استعراض الأدبيات العلمية المنشورة ودراسات الحالة التي اضطلعت بها بلدان أخرى والاستعراضات التي أجرتها لجنة الخبراء المعنية بالارتهان للمخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أن رصد ومراقبة المادتين U-47700

والبوتيرفينتانييل ضروريان. وأشارت الحكومة إلى أنه لم يثبت لها وجود هاتين المادتين في الإقليم الكولومبي وأن السلطات الجمركية الكولومبية لم تبلغ عن عبور هاتين المادتين الإقليم الكولومبي دخولاً أو خروجاً. وأفادت الحكومة بأنه لا يوجد ما يفيد بأن لهاتين المادتين استخدامات مفيدة للصحة أو للتنمية المجتمعية وأنه لا توجد لهما أي استخدامات طبية أو صناعية أو علمية معروفة في كولومبيا.

١٠ - كما أكدت الحكومة الكولومبية على أن وضع المادتين U-47700 والبوتيرفينتانييل تحت المراقبة الدولية لن تكون له أي آثار اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو إدارية سلبية أو عواقب على بلدها، بل إن إدراجهما في الجداول الدولية سوف يوفر، على العكس من ذلك، أدوات قانونية للمراقبة الإدارية والعملية والقضائية. غير أنها طلبت أن تؤخذ في الحسبان الزيادة في أعباء العمل المطلوبة على السواء من أجل تطبيق العدالة وتنفيذ السلطات الإدارية لتدابير المراقبة. وفيما يتعلق بالطب الشرعي والتحليل الجنائي، لاحظت الحكومة أن الإجراءات المطلوبة لتمكين المختبرات الجنائية من تعزيز قدراتها على تحليل هاتين المادتين الكيميائيتين ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وأن تنفذ، بغية إنتاج مواد مرجعية معتمدة واستحداث تقنيات تحليلية مناسبة (بما يشمل العدد الفنية) للكشف عن هاتين المادتين اللتين ستخضعان للمراقبة. وقالت الحكومة في نهاية المطاف إن من الضروري، اتساقاً مع نهجها الجديد في التعامل مع سياسات المخدرات الذي ينحو أكثر إلى التمركز حول حقوق الإنسان، الدعوة إلى الحرص على ألا يواكب وضع المواد الجديدة تحت المراقبة الدولية تشدد في تجريم استهلاكها أو استخدام القانون الجنائي لقمعه.

١١ - وأفادت الحكومة الكرواتية بأن المادتين U-47700 والبوتيرفينتانييل ليستا مسجلتين ضمن المواد المخطورة بموجب القوانين الوطنية وأنه لا توجد أي حالات مسجلة لاستخدامهما أو بيعهما على نحو غير مشروع في الإقليم الكرواتي، لكنه ليس لديها أي تحفظات قانونية أو إدارية على جدولتهما المقترحة في إطار اتفاقية سنة ١٩٦١.

١٢ - وأفادت الحكومة المصرية بأنها لا تمنع في إدراج المادتين U-47700 والبوتيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١. وقالت إنه لا توجد أي استخدامات علاجية معترف بها لهاتين المادتين في مصر.

١٣ - وأفادت الحكومة الألمانية بأنها لا تمنع في وضع المادتين U-47700 والبوتيرفينتانييل تحت المراقبة الدولية، وأشارت إلى أن كلتا المادتين إما مشمولة بالفعل بأحكام القانون الوطني لمكافحة المخدرات أو من المقرر إخضاعها لأحكامها.

١٤ - وأفادت الحكومة الغواتيمالية بأن المادتين U-47700 والبوتيرفينتانييل لا تخضعان في الوقت الراهن للمراقبة بموجب قوانينها الوطنية، لكنها لا تمنع في إدراجهما في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١.

١٥- وأشارت الحكومة الهنغارية إلى أنها تؤيد جدولة المادتين U-47700 والботيرفينتانييل في إطار اتفاقية سنة ١٩٦١. وأفادت بأن البوترفينتانييل مجدول بالفعل بموجب القانون الوطني وأن بلدها يجري تقييماً أولياً في الوقت الراهن لمخاطر المادة U-47700.

١٦- وأفادت الحكومة الإيطالية بأن مؤسساتها العلمية الوطنية قد بدأت عملية تقييم لبحث إمكانية إدراج المادة U-47700 في جدول المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية (الجدول الأول من المرسوم الرئاسي رقم ٩٠/٣٠٩) وأن البوترفينتانييل لا يخضع في الوقت الراهن للمراقبة الوطنية. وأشارت الحكومة إلى أنه لا توجد استخدامات طبية معروفة لأيٍّ من هاتين المادتين في إيطاليا.

١٧- وأفادت الحكومة المكسيكية بأنها ترى، بعد التشاور مع الهيئات الوطنية المعنية وبناء على التقييم الذي اضطلع به الفريق التقني المعني بالمخدرات الاصطناعية، أنه لا مانع من وضع المادتين U-47700 والботيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١ وفق توصية منظمة الصحة العالمية. وذكرت الحكومة أيضاً أنه لا توجد لديها أيُّ معلومات تفيد بوجود أيِّ منشآت وطنية تنتج هاتين المادتين أو تخزنهما أو تنقلهما أو تسوقهما. وأفادت أيضاً بعدم وجود مضبوطات من المادتين U-47700 والботيرفينتانييل، ولا سوابق تاريخية مسجلة تفيد بإنتاجهما في مختبرات غير مشروعة في المكسيك أو تشير إلى استخدامات مشروعة محتملة لهما.

١٨- وذكرت الحكومة المغربية أنها لا تمنع في جدولة المادتين U-47700 والботيرفينتانييل بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١.

١٩- وأفادت الحكومة الرومانية بأن المادتين U-47700 والботيرفينتانييل لا تخضعان في الوقت الراهن للمراقبة الوطنية.

٢٠- ورأت حكومة الاتحاد الروسي أن من المناسب إدراج المادتين U-47700 والботيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١، وفق توصية منظمة الصحة العالمية. وأفادت الحكومة بأنها تعكف على إخضاع هاتين المادتين للمراقبة الوطنية وأنه ليست لهما أيُّ تطبيقات في الصناعة الصيدلانية.

٢١- وأفادت الحكومة الإسبانية بأنها تؤيد إدراج المادتين U-47700 والботيرفينتانييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١. وذكرت أن كلتا هاتين المادتين يمكن أن يساء استخدامهما على غرار ما لوحظ مع سائر المؤثرات الأفيونية الخاضعة للمراقبة، وأن استهلاكهما يحدث آثاراً ضارة مثلما هو الحال مع المؤثرات الأفيونية الخاضعة للمراقبة، مما يمثل خطراً على الصحة العامة والمجتمع. وأشارت إلى أن البوترفينتانييل يمكن تحويله أيضاً إلى فينتانييل وأنه لا توجد في الوقت الراهن أيُّ استخدامات علاجية معترف بها لأيٍّ من المادتين U-47700 والботيرفينتانييل. كما ذكرت أن الشبكة الوطنية لمختبرات تحليل المخدرات لم تكتشف أيُّ وجود لهما حتى اليوم ضمن المواد المتجر بها.

٢٢- وأفادت الحكومة السويسرية بعدم وجود أيّ استخدامات طبية أو صناعية للمادتين U-47700 والبوبتيرفينتانيل في سويسرا، وبأنهما تخضعان بالفعل للمراقبة الوطنية بالنظر إلى أضرارهما الكثيرة المحتملة.

٢٣- وأشارت الحكومة التايلندية إلى أنها لا تمنع في إدراج المادتين U-47700 والبوبتيرفينتانيل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١.

٢٤- وأشارت حكومة أوروغواي إلى أنها تؤيد إدراج المادتين U-47700 والبوبتيرفينتانيل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٦١، وفقاً لتوصية منظمة الصحة العالمية، بالنظر إلى عدم وجود أيّ استخدامات علاجية مثبتة علمياً أو صناعية مشروعة لهما في بلدها ومخاطرها المحتملة على صحة الإنسان والمجتمع.

## ثانياً- النظر في إشعار وارد من منظمة الصحة العالمية بشأن جدولة مواد بموجب اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١

٢٥- وفقاً لما جاء في الوثيقة E/CN.7/2017/8، وعملاً بالفقرتين ١ و ٤ من المادة ٢ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، أبلغت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، في رسالة لها مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الأمين العام بأن منظمة الصحة العالمية توصي بإدراج المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبوروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة (5F-AKB-48) 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١.

٢٦- ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١، أحال الأمين العام إلى جميع الحكومات مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أرفق بها الإشعار والمعلومات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية لتدعيم توصياتها.

٢٧- وحتى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، كانت الحكومات التسع عشرة التالية قد قدّمت تعليقات على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية وغيرها من العوامل المتعلقة بالتوصية بجدولة تلك المواد: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، بلجيكا، تايلند، الجزائر، رومانيا، سويسرا، غواتيمالا، كرواتيا، كولومبيا، مصر، المغرب، المكسيك، هنغاريا.

٢٨- وقد أفادت الحكومة الجزائرية بأنها تؤيد توصيات منظمة الصحة العالمية. وأشارت إلى أن الأدلة المتوفرة بشأن إساءة استعمال تلك المواد ومخاطرها الكبيرة على الصحة العامة وعدم وجود استخدامات علاجية لها معترف بها كلها أمور تسوغ وضعها تحت المراقبة الدولية.

٢٩- وأفادت الحكومة الأرجنتينية بأنه لم يثبت حتى اليوم وجود أي استخدامات علاجية للمادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) أو الإيثيلون أو البنتيدرون أو فينيدات الإيثيل أو الميثوبروبامين أو المادة MDMB-CHMICA أو المادة 5F-APINACA أو المادة XLR-11، وأنه لم يعثر على أي من تلك المواد في سجلات المنتجات الطبية المقيدة في السجل الوطني للأدوية، كما أنها غير مدرجة في المرفق الأول للمرسوم رقم ٢٠١٥/٧٧٢ الصادر عن السلطة التنفيذية الوطنية لاستكمال القانون رقم ٢٣-٧٣٧.

٣٠- وأشارت الحكومة الأسترالية إلى أنها تؤيد إدراج المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنتيدرون وفينيدات الإيثيل والميثوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. وذكرت أن اللوائح الجمركية (الخاصة بالواردات المحظورة) لسنة ١٩٥٦ واللوائح الجمركية (الخاصة بالصادرات المحظورة) لسنة ١٩٥٨ سوف تخضع لتعديل طفيف في حال جدولة هذه المواد. وأفادت الحكومة بأنه لا توجد لهذه المواد أي استخدامات طبية معترف بها في أستراليا وأن من يستوردها فيها يعرض نفسه لعقوبة جنائية بموجب أحكام القانون الجنائي لسنة ١٩٩٥. ورغم أن الحكومة قد أعربت عن تأييدها لإخضاع هذه المواد للمراقبة الدولية، فقد أشارت إلى وجود صعوبات كبيرة تكتنف محاولة التعرف عليها. كما أشارت إلى وجود ما يشكك في إمكانية الوثوق بإحصاءات مضبوطاتها وعمليات الكشف عنها ولاحظت أن التطور السريع في مجال المخدرات يمكن أن يتجاوز قدرات الإبلاغ والإجراءات المعمول بها لدى الأجهزة المعنية.

٣١- وأفادت الحكومة البلجيكية بأنها تؤيد إدراج المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنتيدرون وفينيدات الإيثيل والميثوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. ولكنها أشارت إلى أن خبراءها الوطنيين يعتقدون أن بعض تلك المواد يمكن أن يُدرج في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٧١ بالنظر إلى حالات التسمم المميتة المبلغ عنها بشأنها وعدم وجود استخدامات طبية مشروعة لتلك المواد.

٣٢- وأفادت الحكومة الكولومبية بأنها ترى، بناء على استعراض الأدبيات العلمية المنشورة ودراسات الحالة التي اضطلعت بها بلدان أخرى والاستعراضات التي أجرتها لجنة الخبراء المعنية بالارتقاء للمخدرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، أن رصد ومراقبة المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنتيدرون وفينيدات الإيثيل والميثوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 أمر ضروري. كما أشارت إلى أن نظام الإنذار المبكر قد كشف في عام ٢٠١٤ عن استعمال الإيثيلون لأغراض الترفيه. وذكرت أن نطاق استهلاك هذه المادة غير معروف، لكن وجودها يثير مخاطر صحية. وفيما يتعلق بالمواد الأخرى، أُشير إلى أنه لا يوجد ما يؤكد وجودها في كولومبيا، ولا سيما أن السلطات الجمركية الكولومبية لم تبلغ

عن عبورها الإقليم الكولومبي دخولاً أو خروجاً. وأفادت الحكومة كذلك بأنه لا يوجد ما يفيد بأن هذه المواد استخدامات مفيدة للصحة أو للتنمية المجتمعية وأنه لا توجد لها أي استخدامات طبية أو صناعية أو علمية معروفة في كولومبيا.

٣٣- كما أكدت الحكومة الكولومبية على أن وضع المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 تحت المراقبة الدولية لن تكون له أي آثار اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو إدارية سلبية أو عواقب أخرى على بلدها، بل إن إدراجها في الجداول الدولية سوف يوفر، على العكس من ذلك، أدوات قانونية للمراقبة الإدارية والعملية والقضائية. غير أنها طلبت أن تؤخذ في الحسبان الزيادة في أعباء العمل المطلوبة على السواء من أجل تطبيق العدالة وتنفيذ السلطات الإدارية لتدابير المراقبة. وفيما يتعلق بالطب الشرعي والتحليل الجنائي، لاحظت الحكومة أن الإجراءات المطلوبة لتمكين المختبرات الجنائية من تعزيز قدراتها على تحليل هذه المواد الكيميائية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وأن تنفذ، بغية إنتاج مواد مرجعية معتمدة واستحداث تقنيات تحليلية مناسبة (مما يشمل العدد الفنية) للكشف عن تلك المواد التي ستخضع للمراقبة. وقالت الحكومة في نهاية المطاف إن من الضروري، اتساقاً مع نهجها الجديد في التعامل مع سياسات المخدرات الذي ينحو أكثر إلى التمركز حول حقوق الإنسان، الدعوة إلى الحرص على ألا يواكب وضع المواد الجديدة تحت المراقبة الدولية تشدد في تجريم استهلاكها أو استخدام القانون الجنائي لقمعه.

٣٤- وأفادت الحكومة الكرواتية بتأييدها لإدراج المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١، وأشارت إلى أن هذه المواد تخضع بالفعل للمراقبة الوطنية.

٣٥- وأفادت الحكومة المصرية بأنها لا تمنع في إدراج المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. كما أفادت بعدم وجود أي استخدامات علاجية معترف بها لهذه المواد في مصر.

٣٦- وأفادت الحكومة الألمانية بأنها لا تمنع في وضع المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 تحت المراقبة الدولية، وأشارت إلى أن كل هذه المواد المذكورة إما مشمولة بالفعل بالقانون الوطني لمكافحة المخدرات أو من المقرر إخضاعها لأحكامه.

٣٧- وأفادت الحكومة الغواتيمالية بأن المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA

والمادة XLR-11 لا تخضع في الوقت الراهن للمراقبة بموجب قوانينها الوطنية، لكنها لا تمنع في إدراج تلك المواد في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١.

٣٨- وأشارت الحكومة الهنغارية إلى أنها تؤيد توصية منظمة الصحة العالمية بجدولة المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٧١. وأفادت أيضاً بأن كل هذه المواد تخضع بالفعل للمراقبة بمقتضى القانون الوطني.

٣٩- وأفادت الحكومة الإيطالية بأن المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون وفينيدات الإيثيل والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA مدرجة في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية (الجدول الأول من المرسوم الرئاسي رقم ٩٠/٣٠٩). وقالت إنها بدأت، من خلال مؤسستها العلمية الوطنية، عملية تقييم لبحث إمكانية إدراج البنيتيدرون والمادة XLR-11 في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية. وأفادت بأن المثيوبروبامين لا يخضع للمراقبة في إيطاليا في الوقت الراهن. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنه لا توجد استخدامات طبية معروفة للمواد المذكورة أعلاه في إيطاليا.

٤٠- وأفادت الحكومة المكسيكية بأنها ترى، بعد التشاور مع الهيئات الوطنية المعنية وبناء على التقييم الذي اضطلع به الفريق التقني المعني بالمخدرات الاصطناعية، أنه لا مانع من وضع المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١ وفق توصية منظمة الصحة العالمية. وذكرت الحكومة أيضاً أنه لا توجد لديها أي معلومات تفيد بوجود أي منشآت وطنية تنتج هذه المواد أو تخزينها أو نقلها أو تسويقها. وأفادت أيضاً بعدم وجود سوابق تاريخية مسجلة تفيد بإنتاجها في مختبرات غير مشروعة أو ضبط أي كميات منها في المكسيك أو تشير إلى استخدامات مشروعة محتملة لها.

٤١- وأفادت الحكومة المغربية بأنها لا تمنع في الجدولة المقترحة للمادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٧١.

٤٢- وأفادت الحكومة الرومانية بأن المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والمادة XLR-11 تعتبران من العقاقير البالغة الخطورة وأنها تخضعان للمراقبة الوطنية (القانون رقم ٢٠٠٠/١٤٣ والقانون رقم ٢٠٠٥/٣٩٩). كما أفادت بأن رومانيا لا تخضع الإثيلون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA للمراقبة.

٤٣- ورأت حكومة الاتحاد الروسي أن من المناسب إدراج المادة ٤-ميثيل إيثانينون (4-MEC) والإثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA

والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١، وفق توصية منظمة الصحة العالمية. وأفادت بأن هذه المواد تخضع بالفعل للمراقبة الوطنية وأنه لا يوجد أي استعمال طبي معترف به لها.

٤٤ - وأفادت الحكومة الإسبانية بأنها تؤيد إدراج المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. وأشارت إلى أن تعاطي هذه المواد يشكل خطراً جسيماً على الصحة العامة والمجتمع وأنه لا توجد استخدامات علاجية معترف بها لهذه المواد. وأشارت إلى أن هذه المواد قابلة لإساءة الاستخدام وتحدث آثاراً ضارة مماثلة لآثار المواد الأخرى المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. ولم تحدد الحكومة في هذا الشأن أي عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو إدارية أو غير ذلك من العوامل التي تعتبرها متصلة بالتوصية بإدراج هذه المواد في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. كما أنها أفادت بأن مختبرات تحليل المخدرات التي تمثل جزءاً من شبكتها الوطنية قد اكتشفت جميع المواد المذكورة أعلاه في المواد المتجر بها في إسبانيا.

٤٥ - وأفادت الحكومة السويسرية بعدم وجود أي استخدامات طبية أو صناعية للمادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في سويسرا، وأن هذه المواد كلها تخضع بالفعل للمراقبة الوطنية بالنظر إلى المخاطر الشديدة التي يمكن أن تسببها.

٤٦ - وأشارت الحكومة التاييلاندية إلى أنها لا تمنع في إدراج المادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١.

٤٧ - وأشارت حكومة أوروغواي إلى أنه لا توجد أي استخدامات علاجية مثبتة علمياً أو صناعية مشروعة في بلدها للمادة ٤-ميثيل إيثكاثينون (4-MEC) والإيثيلون والبنيتيدرون وفينيدات الإيثيل والمثيوبروبامين والمادة MDMB-CHMICA والمادة 5F-APINACA والمادة XLR-11 وأن هذه المواد يمكن أن تشكل خطراً على الصحة العامة والمجتمع. وقالت الحكومة إنها تؤيد إدراج تلك المواد في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١، وفق توصية منظمة الصحة العالمية، في ضوء احتمالات إساءة استخدامها وما تنطوي عليه من آثار سيئة.